

**No. 41171**

---

**Finland  
and  
Egypt**

**Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the Arab Republic of Egypt on the promotion and protection of investments. Cairo, 3 March 2004**

**Entry into force:** *5 February 2005 by notification, in accordance with article 17*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Finnish*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Finland, 11 April 2005*

---

**Finlande  
et  
Égypte**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte relatif à la promotion et à la protection des investissements. Le Caire, 3 mars 2004**

**Entrée en vigueur :** *5 février 2005 par notification, conformément à l'article 17*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et finnois*

**Euregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Finlande, 11 avril 2005*

٢- يحل هذا الاتفاق - عند دخوله حيز النفاذ - محل الاتفاق الخاص بالحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بين حكومة جمهورية فنلندا وحكومة جمهورية مصر العربية في هلسنكي في ٥ مايو ١٩٨٠ .

٣- يسرى هذا الاتفاق لمدة عشرين (٢٠) سنة ويستمر العمل به بعد ذلك لمدد مماثلة ما لم يقرم أى من الطرفين المتعاقدين قبل أثنى عشر (١٢) شهرا من تاريخ إنهائه بإخطار الطرف الأخر كتابة برغبته فى إنهاء العمل به .

٤- فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل تاريخ إنهاء هذا الاتفاق تظل أحكام المواد من ١ إلى ١٦ سارية لمدة عشرين (٢٠) سنة أخرى من تاريخ إنهائه .

واشهادا على ما تقدم قام المفوضون بالتوقيع على هذا الإنفاق .

حرر فى القاهرة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٤ من أصلين باللغات الفنلندية و  
عربية والإنجليزية لكل منهما نفس الحجية وفى حالة الاختلاف يعتد بالنص  
الإنجليزى .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

ش.ز. أبو إسحاق

عن

حكومة جمهورية فنلندا

ش.ز. أبو إسحاق

٣- لا تطبق نصوص هذه المادة على المادة (٥) والمادة (٦) أو الفقرة (١- هـ) من المادة (٧) من هذا الاتفاق .

#### المادة (١٥) الشفافية

١- يقوم كل طرف متعاقد فوراً بنشر أو الإتاحة بشكل علني لقوانينه ولوائحه وإجراءاته ونظمه الإدارية وأحكامه القضائية ذات التطبيق العام ، وأيضا الاتفاقيات الدولية التي قد تؤثر على استثمارات مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين فى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٢- لا يوجد فى هذا الاتفاق ما يقتضى أحد الطرفين المتعاقدين أن يمد أو يسمح بالحصول على أى معلومات سرية أو خاصة بما فى ذلك المعلومات المتعلقة بمستثمرين أو استثمارات معينة قد يؤدى كشفها الى اعاقة تنفيذ القانون أو يتعارض مع قانون حماية السرية أو يضر بالمصالح التجارية المشروعة لمستثمرين بعينهم .

#### المادة (١٦) المشاورات

يعقد الطرفان المتعاقدان ، بناء على طلب أى منهما ، مشاورات بغرض مراجعة تنفيذ هذا الاتفاق ودراسة أى موضوع قد يثار من هذا الاتفاق ، تعقد هذه المشاورات بين السلطات المعنية للطرفين المتعاقدين فى مكان وموعد يتفق عليه من خلال قنوات مناسبة .

#### المادة (١٧) النفاذ والسريان والإنهاء

١- يخطر الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ . ويدخل الاتفاق حيز النفاذ فى اليوم الثلاثين من تاريخ استلام الأخطار الأخير .

المادة (١٢)

تطبيق قواعد أخرى

١- إذا تضمنت أحكام القانون الداخلي لأى من الطرفين المتعاقدين أو التزامات دولية حالية أو تنشأ مستقبلاً بين الأطراف المتعاقدة الى جانب هذا الاتفاق تنظيمًا عامًا أو خاصًا ، تمنح الاستثمارات التى يقوم بها المستثمرون التابعون للطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر أفضلية عن تلك التى ينص عليها هذا الاتفاق فإن هذه الأحكام تسود على هذا الاتفاق فى حدود ما تتضمنه من أفضلية .

٢- يراعى كلا الطرفين المتعاقدين أى التزام آخر قد يكون عليه إزاء استثمار معين لأحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١٣)

تطبيق الاتفاق

يطبق هذا الاتفاق على كافة الاستثمارات المقامة بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، ولكنه لا يطبق على أى نزاع أثير خاص باستثمار أو مطالبة تم تسويتها قبل ذلك .

المادة (١٤)

استثناءات عامة

١- لا يوجد فى هذا الاتفاق ما يمنع أحد الطرفين المتعاقدين من اتخاذ أى إجراء ضروري لحماية مصالحه الأمنية الأساسية فى وقت حرب أو نزاع مسلح أو ظروف طارئة أخرى فى العلاقات الدولية .

٢- لا يوجد فى هذا الاتفاق ما يمنع أحد الطرفين المتعاقدين من اتخاذ أى إجراء ضروري للحفاظ على النظام العام وذلك بشرط أن لا تطبق هذه الإجراءات بطريقة تعسفية أو غير مبررة أو لعدم إعلانه عن قيود على الاستثمار .

فيمكن دعوة عضو محكمة العدل الدولية التالي له في الدرجة لإجراء التعيينات اللازمة على الا يكون من رعايا دولة أحد الطرفين المتعاقدين أو يكون هناك ما يحول دون قيامه بهذه المهمة .

٥- تصدر محكمة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون قرارات المحكمة نهائية وملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين ، ويتحمل كل طرف متعاقد تكاليف العضو المعين من قبله وكذا تكاليف تمثيله أمام المحكمة .

ويتحمل كلا الطرفين المتعاقدين نفقات الرئيس وأي نفقات أخرى بالتساوي، وقد تصدر المحكمة قرارا مختلفا خاصا بتقسيم التكاليف . وفي كافة الأمور الأخرى تحدد المحكمة قواعد إجراءاتها .

٦- يفصل في الموضوعات الخاصة بالنزاع والمشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة وفقا لاحكام هذا الاتفاق ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام .

#### المادة (١١)

##### التصاريح

١- يعامل كل طرف متعاقد - وفقا لقوانينه ولوائحه - الطلبات الخاصة بالاستثمارات بطريقة مناسبة ويكفل سرعة منح التصاريح اللازمة في إقليمه المتعلقة باستثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الأخر .

٢- يمنح كل طرف متعاقد - وفقا لقوانينه ولوائحه - تصاريح الدخول والإقامة المؤقتة ويقدم أى مستندات ضرورية للأشخاص الطبيعيين العاملين من الخارج مثل التنفيذيين ، المديرين ، المتخصصين أو العاملين الفنيين فى استثمار مستثمر الطرف المتعاقد الأخر ، الذين يكونون أساسيين للمشروع طالما أن هؤلاء الأشخاص مستمرون فى تغطية متطلبات حكم هذه الفقرة ، ويمنح أيضا الإقامة والدخول المؤقت لأسرهم (الزوج / الزوجة والأطفال القصر) لنفس الفترة الممنوحة لهم .

- ٣- يمكن للمستثمر الذي قام بعرض موضوع النزاع على السلطات القضائية المحلية - وقيل صدور حكم نهائي من قبلها - اللجوء الى أحد محاكم التحكيم المشار إليها في الفقرة (٢) من (ب) الى (د) من هذه المادة إذا أعلن عدم السير في إجراءات الدعوى محليا وقام بسحبها .
- ٤- لا يثير أى من الطرفين المتعاقدين والذي يكون طرفا فى النزاع اعتراضا فى أى مرحلة من إجراءات التحكيم أو التنفيذ لحكم صادر اعتمادا على أن المستثمر طرف النزاع المعارض قد تلقى تعويضا يغطى جزء أو كل خسائره بموجب التأمين .
- ٥- يكون الحكم نهائيا وملزما لطرفى النزاع وينفذ وفقا للقانون الداخلى .

#### المادة (١٠)

#### المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

- ١- يتم تسوية أى نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق - قدر الامكان - من خلال القنوات الدبلوماسية.
- ٢- إذا لم يتم تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ طلب المفاوضات من أحد الطرفين المتعاقدين فإنه بناء على طلب أى منهما يحال النزاع الى محكمة التحكيم .
- ٣- تشكل محكمة التحكيم لكل قضية على حدة على النحو التالى :-  
يقوم كل طرف متعاقد خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم ، بتعيين أحد أعضاء المحكمة . عندئذ يختار هذان العضوان عضوا ثالثا من دولة ثالثة، والذي يوافق عليه الطرفان المتعاقدان ، ليعين رئيسا للمحكمة ويتم تعيينه خلال أربعة أشهر من تاريخ تعيين العضوين الآخرين .
- ٤- إذا لم تتم التعيينات اللازمة فى خلال المدد المنصوص عليها فى الفقرة (٣) من هذه المادة فيمكن لأي طرف متعاقد ، حالة عدم وجود أى اتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة إذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بهذه المهمة

المادة (٨)  
الحلول

في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكيله المعتمد بأداء أى مدفوعات كنتيجة لتعويض أو ضمان أو عقد تأمين متعلق باستثمار أحد مستثمريه فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر، فإن الطرف المتعاقد الآخر يقر بالتنازل عن أى حق أو مطالبة لذلك المستثمر الى الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعتمد وأن يمارس ذلك الطرف أو وكيله هذه الحقوق - بموجب مبدأ الحلول كمستثمر أصيل .

المادة (٩)  
المنازعات بين مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين  
والطرف المتعاقد الآخر

١- يتم تسوية أى نزاع خاص بالاستثمار ينشأ، بشكل مباشر، بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الودية .

٢- إذا لم يتم تسوية النزاع خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ حدوثه كتابة فإنه يمكن عرض موضوع النزاع - بناء على اختيار المستثمر - على :-

- أ- المحاكم المختصة للطرف المتعاقد المقام فى إقليمه الاستثمار، أو
- ب- التحكيم من خلال المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) والمنشأ بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الأخرى الموقعة فى واشنطن فى ١٨ مارس ١٩٦٥ (المشار إليه فيما بعد بـ "المركز") إذا كان المركز متاحاً، أو
- ج- التحكيم من خلال الخدمة الإضافية للمركز وذلك فى حالة ما إذا كان واحداً فقط من الأطراف المتعاقدة موقعا على الاتفاقية المشار إليها فى الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة، أو
- د- محكمة تحكيم خاصة - ما لم يتفق طرفى النزاع على خلاف ذلك - وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) .

المادة (٧)  
حرية التحويل

- ١- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية التحويل، من والى إقليمه لاستثماراته والمدفوعات المرتبطة بها وتشمل هذه المدفوعات على سبيل المثال لا الحصر :-
  - أ- المبالغ الأصلية والإضافية لصيانة وتطوير وزيادة الاستثمار.
  - ب- عائدات الاستثمار.
  - ج- المتحصلات من البيع الكلي أو الجزئي أو التصرف في الاستثمار وتشمل بيع الأسهم .
  - د- المبالغ اللازمة لدفع التكاليف الناشئة عن عملية الاستثمار مثل أقساط القروض ودفع الإتاوات ومصاريف الإدارة والتراخيص أو أى مصاريف أخرى مماثلة .
  - هـ- التعويض القابل للدفع طبقاً للمادتين (٥) ، (٦) .
  - و- المدفوعات الناشئة عن تسوية النزاع .
  - ز- الأموال المكتسبة وأية مكافآت أخرى للأشخاص الأجانب العاملين بالاستثمار .
- ٢- يضمن الطرفان المتعاقدان أن التحويلات الواردة بالفقرة (١) من هذه المادة تتم فوراً بدون أي قيد بعملة حرة قابلة للتحويل وبسعر الصرف السائد في السوق في تاريخ التحويل للعملة التي يتم التحويل بها .
- ٣- في حالة عدم وجود سوق لسعر الصرف يستخدم أحدث سعر صرف لتحويل النقود في إطار حقوق السحب الخاصة .
- ٤- في حالة تأخر التحويل من قبل الطرف المتعاقد المضيف ، فإن التحويل سوف يشمل فائدة يتحملها الطرف المتعاقد المضيف بالسعر التجارى السائد في السوق للعملة المستخدمة وذلك من تاريخ طلب التحويل حتى تاريخ التحويل الفعلى .



٥- يكون للمستثمر الذي صودرت استثماراته الحق في إجراء المراجعة العاجلة فيما يخص قضيته أو تقدير استثماراته طبقاً لإحكام هذه المادة بواسطة السلطات القضائية أو المختصة لذلك الطرف المتعاقد.

### المادة (٦)

#### التعويض عن الضرر

١- في حالة تعرض استثمارات مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لاضرار ناجمة عن حرب أو صراع مسلح أو حالة طوارئ محلية أو ثورة أو عصيان مسلح أو شغب في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فان الطرف المتعاقد الأخير يمنح هذه الاستثمارات ، فيما يتعلق برد الملكية أو التأمين ضد الخسائر أو التعويض أو أي تسوية أخرى ، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية أيهما أكثر أفضلية لذلك المستثمر .

٢- دون الإخلال بالفقرة (١) من هذه المادة يمنح مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين تعويضاً عاجلاً ومناسباً في حالة تعرضهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لاضرار ناتجة عن :-

أ- مصادرة استثماراتهم أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة للطرف الأخير أو السلطات أو

ب- تدمير استثماراتهم أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة للطرف الأخير أو السلطات والذي لم تكن هناك ضرورة لحدوثه .

يقوم الطرف المتعاقد الأخير بإعادة الوضع على ما كان عليه أو بدفع تعويض عاجل مناسب وفعال ، وفيما يتعلق بأي تعويض فإنه يتم سداده بالكامل وبدون تأخير ويشمل الفائدة بالسعر التجارى السائد في السوق لعملة السداد من تاريخ المصادرة أو التدمير حتى تاريخ السداد الفعلى .

٣- يكون للمستثمرين الذين تعرضت استثماراتهم لاضرار وفقاً لهذه المادة الحق في المراجعة العاجلة بواسطة السلطات القضائية أو المختصة لذلك الطرف المتعاقد فيما يخص قضيته وتقدير استثماراته طبقاً لإحكام الواردة في هذه المادة .

- (أ) منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركي ، أو سوق مشتركة ، أو اتحاد اقتصادي أو نقدي ، أو أي اتفاق تكامل إقتصادي إقليمي مماثل وبما فيها الاتفاقات الإقليمية لسوق العمل والتي يكون أو يصبح أحد الطرفين المتعاقدين طرفا فيها ، أو
- (ب) اتفاق تجنب الازدواج الضريبي أو أي اتفاق دولي آخر متعلق كليا أو رئيسيا بالضرائب ، أو
- (ج) اتفاق متعدد الأطراف متعلق كليا أو في الغالب بالاستثمارات .

#### المادة (٥)

#### نزاع الملكية

- ١- لا تخضع الاستثمارات المقامة بواسطة مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لنزع الملكية أو التأميم أو أية إجراءات أخرى - مباشرة أو غير مباشرة - مماثلة لنزع الملكية أو التأميم ( المشار إليها " نزع الملكية " ) الا للمنفعة العامة وعلى أساس غير تمييزي وبموجب قانون ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال .
- ٢- تحسب قيمة التعويض على أساس قيمة الاستثمار المصادر ، في الوقت السابق مباشرة لنزع الملكية أو الإعلان عنها ، أنهما سبق وتحدد القيمة وفقا للأسس العامة المقبولة للتقييم مع الأخذ في الاعتبار رأس المال المستثمر و القيمة البديلة و التقدير و العائدات الجارية و التدفقات المخططة المستقبلية للعائدات و الاسم التجارى وأي عوامل أخرى ذات صلة .
- ٣- يدفع التعويض كاملا وبدون قيد أو تأخير ، ويشمل التعويض الفائدة على أساس السعر التجارى السائد فى السوق لعملية السداد عن الفترة من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ الدفع الفعلى .
- ٤- يقر الطرفان المتعاقدان ، حالة قيام أحدهما بمصادرة أصول إحدى الشركات أو جزء منها ، والتي أسست بموجب القانون الساري فى إقليمه ، ويمتلك فيها مستثمرو الطرف الآخر حصصا أو حالة نزع الملكية لمشروع مشترك أسس فى إقليم أحد الطرفين المتعاقدين ، بأن يضمن الطرف المتعاقد المضيف أن مواد اتفاق المشاركة وأي مستندات ممكنة أخرى متعلقة بالشركات أو المشروعات المشتركة القائمة فى وقت نزع الملكية مقبولة بالكامل .

٣- لا يقوم أي طرف متعاقد في إقليمه بأية إجراءات غير مبررة أو تمييزية تضر بتملك ، والتوسع في ، وتشغيل ، وإدارة وصيانة ، واستخدام ، والبيع أو التصرف في استثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر .

### المادة (٣)

#### معاملة الاستثمارات

١- يمنح كلا الطرفين المتعاقدين مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التى يمنحها لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق بتملك ، والتوسع في ، وتشغيل ، وإدارة ، وصيانة ، واستخدام ، والبيع أو تصرف آخر فى الاستثمارات .

٢- يمنح كلا الطرفين المتعاقدين مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التى يمنحها لمستثمري الدولة الأكثر رعاية واستثماراتهم فيما يتعلق بإقامة ، وتملك ، وتوسع ، وتشغيل ، وإدارة ، وصيانة ، واستخدام ، وبيع أو تصرف آخر فى الاستثمارات .

٣- يمنح كلا الطرفين المتعاقدين مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم المعاملات الأكثر رعاية وذلك بموجب الفقرة (١) والفقرة (٢) من هذه المادة أيهما أكثر أفضلية بالنسبة للمستثمرين أو للاستثمارات .

٤- لا يقوم أى طرف متعاقد فى إقليمه بفرض إجراءات إجبارية على استثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بشراء المواد ووسائل الإنتاج والتشغيل والنقل وتسويق منتجاتها أو أية إجراءات مماثلة لها آثار غير مبررة أو تمييزية .

### المادة (٤)

#### الاستثناءات

لن تفسر أحكام هذا الاتفاق على إنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بان يقدم لمستثمري واستثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر أى ميزة أو تفضيل أو معاملة قائمة أو مستقبلية بمقتضى دخوله فى :

٢- يعنى المصطلح " عائدات " الأموال الناتجة عن الاستثمارات وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الإرباح ، حصص الأسهم ، الفوائد ، الرسوم ، عوائد رأس المال أو أي مدفوعات عينية متعلقة باستثمار .

تتمتع العائدات المعاد استثمارها بنفس معاملة الاستثمار الأصيل .

٣- يعنى المصطلح " مستثمر " لأي من الطرفين المتعاقدين ، الاشخاص التالين الذين يستثمرون فى أراضي الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين الطرف المتعاقد الأخير واحكام هذا الاتفاق :-

أ- أي شخص طبيعى يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانينه أو

ب- أي كيان قانونى مثل الشركة ، المؤسسة ، الشراكة ، اتحاد الأعمال ، المنشأة أو المنظمة والتي تأسست أو تشكلت وفقا لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد ويكون مركزها ميسجلا تحت سيادة ذلك الطرف المتعاقد و بصرف النظر عما إذا كانت أرباحها أو التزاماتها محددة أم لا .

٤- يعنى المصطلح " إقليم " الأراضي والمياه الداخلية ، المياه الإقليمية للطرف المتعاقد والمجال الجوى لهم وأيضا المناطق البحرية بخلاف المياه الإقليمية وتشمل قاع البحر والتربة تحته والذي يمارس عليها هذا الطرف المتعاقد حقوقه السيادية وسلطاته القضائية وفقا لقوانينه المعمول بها والقانون الدولى ، وذلك بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق .

## المادة (٢)

### تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١- يقوم كل طرف متعاقد فى إقليمه بتشجيع استثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر وقبول تلك الاستثمارات وفقا لقوانينه ولوائحه .
- ٢- يمنح كل طرف متعاقد فى إقليمه استثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر وعائداتها معاملة عادلة ومتساوية والحماية الكاملة والمستمرة والأمن .

المادة (١)  
التعريفات

لأغراض هذا الاتفاق :-

١- يعنى مصطلح " استثمار " كافة أنواع الاصول المقامنة أو المملوكة بواسطة مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين فى إقليم الطرف المتعاقد الأخر طبقاً لقوانين ولوائح الطرف الأخير وتشمل بصفة خاصة وليس على سبيل الحصر:-

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق ملكية مثل الرهونات وامتيازات وضمائم الدين والإيجارات وحق الانتفاع والحقوق المماثلة.

ب- الأسهم والحصص والسندات طويلة الأجل المملوكة لشركة أو أي أشكال أخرى من المساهمة فى شركة .

ج- مطالبات بأموال أو حقوق فى اعمال ذات قيمة اقتصادية .

د- حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والأسماء التجارية و المؤشرات الجغرافية وأيضا العمليات الفنية و حق المعرفة والشهرة و

هـ- الامتيازات الممنوحة بموجب قانون أو قرار ادارى أو فى إطار عقد من قبل السلطة المختصة والتى تشمل الامتيازات الخاصة بالبحث أو التنمية أو استخراج أو استغلال الموارد الطبيعية .

الاستثمارات المقامة فى إقليم أحد الطرفين المتعاقدين بموجب أي كيان قانونى لذلك الطرف المتعاقد ولكنها مملوكة فعلياً أو مدارة - بشكل مباشر أو غير مباشر - بواسطة مستثمرى الطرف المتعاقد الأخر سوف تعتبر كاستثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الأخير وذلك فى حالة أن تكون مقامة وفقاً لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد الأول .  
لا يؤثر أي تغيير فى شكل الأصول المستثمرة أو المعاد استثمارها على خاصيتها كاستثمارات .

اتفاق  
بين  
حكومة جمهورية فنلندا  
و  
حكومة جمهورية مصر العربية  
لتشجيع وحماية الاستثمارات

أن حكومة جمهورية فنلندا وحكومة جمهورية مصر العربية المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان المتعاقدان " ،

إدراكاً منهما للحاجة إلى حماية استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر على أساس غير تمييزي ،

ورغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما وخاصة فيما يتعلق باستثمارات مواطني وشركات أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

وإدراكاً أن الاتفاق على المعاملة الممنوحة لتلك الاستثمارات سوف تعمل على تنشيط تدفق رأس المال الخاص والتنمية الاقتصادية لكلا الطرفين المتعاقدين ،

واتفاقاً على أن إطاراً مستقراً للاستثمار سوف يساهم في تعظيم الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة ،

وإدراكاً أن تنمية الروابط الاقتصادية والتجارية من الممكن أن تشجع على احترام حقوق العمل المكفولة دولياً ،

واتفاقاً على أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق بدون الإخلال بالتدابير الصحية والأمان والإجراءات البنائية المطبقة بشكل عام ،

وعزماً منهما على إبرام اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Finland and the Government of the Arab Republic of Egypt, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Recognising the need to protect investments of the investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party on a non-discriminatory basis,

Desiring to promote greater economic co-operation between them, with respect to investments by nationals and companies of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognising that agreement on the treatment to be accorded to such investments will stimulate the flow of private capital and the economic development of the Contracting Parties;

Agreeing that a stable framework for investment will contribute to maximizing the effective utilisation of economic resources and improve living standards;

Recognising that the development of economic and business ties can promote respect for internationally recognised labour rights;

Agreeing that these objectives can be achieved without relaxing health, safety and environmental measures of general application; and

Having resolved to conclude an Agreement concerning the promotion and protection of investments;

Have agreed as follows:

*Article 1. Definitions*

For the purpose of this Agreement:

1. The term "investment" means every kind of asset established or acquired by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party, including in particular, though not exclusively:

(a) movable and immovable property or any property rights such as mortgages, liens, pledges, leases, usufruct and similar rights;

(b) shares in and stocks and debentures of a company or any other forms of participation in a company;

(c) claims to money or rights to a performance having an economic value;

(d) intellectual property rights, such as patents, copyrights, trade marks, industrial designs, business names, geographical indications as well as technical processes, know-how and goodwill;

(e) concessions conferred by law, by an administrative act or under a contract by a competent authority, including concessions to search for, develop, extract or exploit natural resources.

Investments made in the territory of one Contracting Party by any legal entity of that same Contracting Party, but actually owned or controlled, directly or indirectly, by investors of the other Contracting Party, shall likewise be considered as investments of investors of the latter Contracting Party if they have been made in accordance with the laws and regulations of the former Contracting Party.

Any change in the form in which assets are invested or reinvested does not affect their character as investments.

2. The term "returns" means the amounts yielded by investments and shall in particular, though not exclusively, include profits, dividends, interest, royalties, capital gains or any payments in kind related to an investment.

Reinvested returns shall enjoy the same treatment as the original investment.

3. The term "investor" means, for either Contracting Party, the following subjects who invest in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws of the latter Contracting Party and the provisions of this Agreement:

(a) any natural person who is a national of either Contracting Party in accordance with its laws; or

(b) any legal entity such as company, corporation, firm, partnership, business association, institution or organisation, incorporated or constituted in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party and having its registered office within the jurisdiction of that Contracting Party, whether or not for profit and whether its liabilities are limited or not.

4. The term "territory" means the land territory, internal waters and territorial sea of the Contracting Party and the airspace above them, as well as the maritime zones beyond the territorial sea, including the seabed and subsoil, over which that Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with its national laws in force and international law, for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.

#### *Article 2. Promotion and Protection of Investments*

1. Each Contracting Party shall promote in its territory investments by investors of the other Contracting Party and shall, in accordance with its laws and regulations, admit such investments.

2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investments of investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment and full and constant protection and security.

3. Neither Contracting Party shall in its territory impair by unreasonable or arbitrary measures the acquisition, expansion, operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments of investors of the other Contracting Party.



*Article 3. Treatment of Investments*

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments, a treatment no less favourable than the treatment it accords to its own investors and their investments with respect to the acquisition, expansion, operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments.

2. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments, a treatment no less favourable than the treatment it accords to investors of the most favoured nation and to their investments with respect to the establishment, acquisition, expansion, operation, management, maintenance, use, enjoyment, and sale or other disposal of investments.

3. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments the better of the treatments required by paragraph 1 and paragraph 2 of this Article, whichever is the more favourable to the investors or investments,

4. Neither Contracting Party shall in its territory impose mandatory measures on investments by investors of other Contracting Party, concerning purchase of materials, means of production, operation, transport, marketing of its products or similar orders having unreasonable or arbitrary effects.

*Article 4. Exemptions*

The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors, and investments by investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege by virtue of any existing or future:

a) free trade area, customs union, common market, economic and monetary union or other similar regional economic integration agreement, including regional labour market to which one of the Contracting Parties is or may become a party, or

b) agreement for the avoidance of double taxation or other international agreement relating wholly or mainly to taxation, or

c) multilateral agreement relating wholly or mainly to investments.

*Article 5. Expropriation*

1. Investments by investors of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be expropriated, nationalised or subjected to any other measures, direct or indirect, having an effect equivalent to expropriation or nationalisation (hereinafter referred to as "expropriation"), except for a purpose which is in the public interest, on a non-discriminatory basis, in accordance with due process of law, and against prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the value of the expropriated investment at the time immediately before the expropriation or before the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier. The value shall be determined in accordance with generally accepted principles of valuation, taking into account, inter alia, the capital

invested, replacement value, appreciation, current returns, the Projected flow of future returns, goodwill and other relevant factors.

3. Compensation shall be fully realisable and shall be paid without any restriction or delay. It shall include interest at a commercial rate established on a market basis for the currency of payment from the date of dispossession of the expropriated property until the date of actual payment.

4. The Contracting Parties affirm that when a Contracting Party expropriates the assets or a part thereof of a company which has been incorporated or constituted in accordance with the law in force in its territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, or when the object of expropriation is a joint-venture constituted in the territory of a Contracting Party, the host Contracting Party shall ensure that the articles of association and possible other relevant documents of the companies or joint-ventures concerned, as they exist at the time of expropriation, are fully respected.

5. The investor whose investments are expropriated shall have the right to prompt review of its case and of valuation of its investments in accordance with the principles set out in this Article, by a judicial or other competent authority of that Contracting Party.

#### *Article 6. Compensation for Losses*

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the territory of the latter Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, a treatment no less favourable than the one accorded by the latter Contracting Party to its own investors or investors of the most favoured nation, whichever, according to the investor, is the more favourable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who, in any situation referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

(a) requisitioning of its investment or a part thereof by the latter's armed forces or authorities, or

(b) destruction of its investment or a part thereof by the latter armed forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded by the latter Contracting Party restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective and with respect to any resulting compensation, shall be fully realisable, shall be paid without delay, and shall include interest at a commercial rate established on a market basis for the currency of payment from the date of requisitioning or destruction until the date of actual payment.

3. An investor whose investment suffers losses in accordance with this Article, shall have the right to prompt review of its case and of valuation of its investment in accordance with the principles set out in this Article, by a judicial or other competent authority of that Contracting Party.

*Article 7. Free Transfer*

1. Each Contracting Party shall ensure to investors of the other Contracting Party the free transfer, into and out of its territory, of their investments and transfer payments related to investments. Such payments shall include in particular, though not exclusively:

- (a) principal and additional amounts to maintain, develop or increase the investment;
- (b) returns;
- (c) proceeds obtained from the total or partial sale or disposal of an investment, including the sale of shares;
- (d) amounts required for the payment of expenses which arise from the operation of the investment, such as loans repayments, payment of royalties, management fees, licences fees or other similar expenses;
- (e) compensation payments payable pursuant to Articles 5 and 6;
- (f) payments arising from the settlement of a dispute;
- (g) earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad and working in connection with an investment.

2. Each Contracting Party shall ensure that the transfers referred to in paragraph 1 of this Article shall be made without any restriction in a freely convertible currency and at the prevailing market rate of exchange applicable on the date of transfer to the currency to be transferred and shall be immediately transferable.

3. In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be used shall be the most recent exchange rate for the conversions of currencies into Special Drawing Rights.

4. In case of a delay in transfer caused by the host Contracting Party, the transfer shall also include interest at a commercial rate established on a market basis for the currency in question from the date on which the transfer was requested until the date of actual transfer and shall be borne by that Contracting Party.

*Article 8. Subrogation*

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance given in respect of an investment of an investor in the territory of other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognise the assignment of any right or claim of such an investor to the former Contracting Party or its designated agency, and the right of the former Contracting Party or its designated agency to exercise by virtue of subrogation any such right and claim to the same extent as its predecessor in title.

*Article 9. Disputes Between an Investor and a Contracting Party*

1. Any dispute arising directly from an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party should be settled amicably between the two parties concerned.

2. If the dispute has not been settled within three (3) months from the date on which it was raised in writing, the dispute may, at the choice of the investor, be submitted:

(a) to the competent courts of the Contracting Party in whose territory the investment is made; or

(b) to arbitration by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established pursuant to the Convention on the Settlement of Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18 March 1965 (hereinafter referred to as the "Centre"), if the Centre is available; or

(c) to arbitration by the Additional Facility of the Centre, if only one of the Contracting Parties is a signatory to the Convention referred to in subparagraph (b) of this paragraph; or

(d) to any ad hoc arbitration tribunal which unless otherwise agreed on by the parties to the dispute, is to be established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

3. An investor who has submitted the dispute to a national court may nevertheless have recourse to one of the arbitral tribunals mentioned in paragraphs 2 (b) to (d) of this Article if, before a judgement has been delivered on the subject matter by a national court, the investor declares not to pursue the case any longer through national proceedings and withdraws the case.

4. Neither of the Contracting Parties, which is a party to a dispute, can raise an objection, at any phase of the arbitration procedure or of the execution of an arbitral award, on account of the fact that the investor, which is the other party to the dispute, has received an indemnification covering a part or the whole of its losses by virtue of an insurance.

5. The award shall be final and binding on the parties to the dispute and shall be enforced in accordance with national law.

#### *Article 10. Disputes between the Contracting Parties*

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation and application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through diplomatic channels.

2. If the dispute cannot thus be settled within six (6) months following the date on which such negotiations were requested by either Contracting Party, it shall at the request of either Contracting Party be submitted to an Arbitral Tribunal.

3. Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way. Within two (2) months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. Those two members shall then select a national of a third State who on approval by the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal. The Chairman shall be appointed within four (4) months from the date of appointment of the other two members.

4. If the necessary appointments have not been made within the periods specified in paragraph 3 of this Article, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of

Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party or is not otherwise prevented from discharging the said function, shall be invited to make the necessary appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. The decisions of the Tribunal shall be final and binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the costs of the member appointed by that Contracting Party and of its representation in the arbitral proceedings. Both Contracting Parties shall assume an equal share of the costs of the Chairman, as well as any other costs. The Tribunal may make a different decision regarding the sharing of the costs. In all other respects, the Arbitral Tribunal shall determine its own rules of procedure.

6. Issues subject to dispute referred to in paragraph 1 of this Article shall be decided in accordance with the provisions of this Agreement and the generally recognised principles of international law.

#### *Article 11. Permits*

1. Each Contracting Party shall, subject to its laws and regulations, treat favourably the applications relating to investments and grant expeditiously the necessary permits required in its territory in connection with investments by investors of the other Contracting Party.

2. Each Contracting Party shall, subject to its laws and regulations, grant temporary entry and stay and provide any necessary confirming documentation to natural persons who are employed from abroad as executives, managers, specialists or technical personnel in connection with an investment by an investor of the other Contracting Party, and who are essential for the enterprise as long as these persons, continue to meet the requirements of this paragraph, as well as grant temporary entry and stay to members of their families (spouse and minor children) for the same period as to the persons employed.

#### *Article 12. Application of Other Rules*

1. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law, existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement, contain a regulation, whether general or specific, entitling investments made by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided by this Agreement, such provisions shall, to the extent that they are more favourable to the investor, prevail over this Agreement.

2. Each Contracting Party shall observe any other obligation it may have with regard to a specific investment of an investor of the other Contracting Party.

#### *Article 13. Application of the Agreement*

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, whether made before or after the entry into force of this Agreement, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose or any claim which was settled before its entry into force.

*Article 14. General Exceptions*

1. Nothing in this Agreement shall be construed as preventing a Contracting Party from taking any action necessary for the protection of its essential security interests in time of war or armed conflict, or other emergency in international relations.

2. Provided that such measures are not applied in a manner which would constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination by a Contracting Party, or a disguised investment restriction, nothing in this Agreement shall be construed as preventing the Contracting Parties from taking any measure necessary for the maintenance of public order.

3. The provisions of this Article shall not apply to Article 5, Article 6 or paragraph 1(e) of Article 7 of this Agreement.

*Article 15. Transparency*

1. Each Contracting Party shall promptly publish, or otherwise make publicly available, its laws, regulations, procedures and administrative rulings and judicial decisions of general application as well as international agreements which may affect the investments of investors of the other Contracting Party in the territory of the former Contracting Party.

2. Nothing in this Agreement shall require a Contracting Party to furnish or allow access to any confidential or proprietary information, including information concerning particular investors or investments, the disclosure of which would impede law enforcement or be contrary to its laws protecting confidentiality or prejudice legitimate commercial interests of particular investors.

*Article 16. Consultations*

The Contracting Parties shall, at the request of either Contracting Party, hold consultations for the purpose of reviewing the implementation of this Agreement and studying any issue that may arise from this Agreement. Such consultations shall be held between the competent authorities of the Contracting Parties in a place and at a time agreed on through appropriate channels.

*Article 17. Entry into Force, Duration and Termination*

1. The Contracting Parties shall notify each other when their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. The Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the date of receipt of the last notification.

2. Upon its entry into force, the present Agreement substitutes and replaces the Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the Arab Republic of Egypt on the Mutual Protection of Investments done at Helsinki on 5 May 1980.

3. This Agreement shall remain in force for a period of twenty (20) years and shall thereafter remain in force on the same terms until either Contracting Party notifies the other in writing of its intention to terminate the Agreement in twelve (12) months.

4. In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 16 shall remain in force for a further period of twenty (20) years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof, the undersigned representatives, being duly authorised thereto, have signed the present Agreement.

Done in duplicate at Cairo on the 3rd of March, 2004 in the Finnish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

PAULA LEHTOMÄKI

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

FAIZA ABOULNAGA

[ FINNISH TEXT — TEXTE FINNOIS ]

*SOPIMUS*

*SUOMEN TASAVALLAN HALLITUKSEN JA  
EGYPTIN ARABITASAVALLAN HALLITUKSEN VÄLILLÄ  
SIJOITUSTEN EDISTÄMISESTÄ JA SUOJAAMISESTA*

Suomen tasavallan hallitus ja Egyptin arabitasavallan hallitus, jäljempänä ”sopimuspuolet”, jotka

OVAT TIETOISIA tarpeesta suojata sopimuspuolen sijoittajien toisen sopimuspuolen alueella olevia sijoituksia ketään syrjimättä;

HALUAVAT lisätä sopimuspuolten välistä taloudellista yhteistyötä sellaisten sijoitusten osalta, joita sopimuspuolen kansalaiset ja yritykset ovat tehneet toisen sopimuspuolen alueella;

TIEDOSTAVAT, että sopimus tällaisille sijoituksille myönnettävästä kohtelusta edistää yksityisen pääoman siirtoja ja sopimuspuolten taloudellista kehitystä;

OVAT SAMAA MIELTÄ siitä, että vakaat puitteet sijoituksille edistävät taloudellisten voimavarojen mahdollisimman tehokasta käyttöä ja parantavat elintasoa;

OVAT TIETOISIA siitä, että taloudellisten yhteyksien ja liikeyhteyksien kehittäminen voi edistää kansainvälisesti tunnustettujen työelämään liittyvien oikeuksien kunnioittamista;

OVAT SAMAA MIELTÄ siitä, että nämä tavoitteet voidaan saavuttaa lieventämättä vaatimuksia, jotka liittyvät yleisesti sovellettaviin terveyttä, turvallisuutta ja ympäristöä koskeviin toimenpiteisiin; ja

OVAT PÄÄTTÄNEET tehdä sijoitusten edistämistä ja suojaamista koskevan sopimuksen;

OVAT SOPINEET SEURAAVASTA:



**1 artikla**  
**Määritelmät**

Tässä sopimuksessa:

1. ”Sijoitus” tarkoittaa kaikenlaista varallisuutta, jonka sopimuspuolen sijoittaja on perustanut tai hankkinut toisen sopimuspuolen alueella tämän sopimuspuolen lakien ja määräysten mukaisesti, mukaan luettuna erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan:

- a) irtain ja kiinteä omaisuus tai omistusoikeudet, kuten kiinnitykset, pantti- ja pidätysoikeudet, vuokra- ja nautintaoikeudet ja muut vastaavat oikeudet;
- b) yrityksen osakkeet ja joukkovelkakirjat tai muut osuudet yrityksestä;
- c) vaateet rahan tai oikeudet suoritteisiin, joilla on taloudellista arvoa;
- d) henkiseen omaisuuteen kohdistuvat oikeudet, kuten patentit, tekijänoikeudet, tavaramerkit, teolliset mallioikeudet, toiminimet, maantieteelliset merkinnät sekä tekniset valmistusmenetelmät, tietotaito ja goodwill-arvo; ja
- e) lakiin, hallinnolliseen toimenpiteeseen tai toimivaltaisen viranomaisen kanssa tehtyyn sopimukseen perustuvat toimiluvat, mukaan luettuna luvat etsiä, ottaa käyttöön, louhia tai hyödyntää luonnonvaroja.

Sellaiset sijoitukset, joita sopimuspuolen oikeushenkilö on tehnyt tämän sopimuspuolen alueella, mutta jotka ovat tosiasiallisesti toisen sopimuspuolen sijoittajien omistuksessa tai suorassa tai välillisessä valvonnassa, katsotaan myös viimeksi mainitun sopimuspuolen sijoittajien sijoituksiksi, jos ne on tehty ensin mainitun sopimuspuolen lakien ja määräysten mukaisesti.

Mikään varallisuuden sijoitus- tai jälleensijoitusmuodon muutos ei vaikuta varallisuuden luonteeseen sijoituksena.

2. ”Tuotto” tarkoittaa sijoituksesta saatuja tuloja ja siihen sisältyy erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan voitto, osingot, korot, rojalit, omaisuuden luovutusvoitto tai sijoitukseen liittyvät luontoissuoritukset.

Uudelleensijoitettua tuottoa kohdellaan samalla tavalla kuin alkuperäistä sijoitusta.

3. ”Sijoittaja” tarkoittaa kummankin sopimuspuolen osalta seuraavia henkilöitä, jotka sijoittavat toisen sopimuspuolen alueella jälkimmäisen sopimuspuolen lainsäädännön ja tämän sopimuksen määräysten mukaisesti:

- a) luonnollista henkilöä, joka on jommankumman sopimuspuolen kansalainen sen lainsäädännön mukaisesti;

b) oikeushenkilöä, esimerkiksi yhtiötä, yhtymää, toiminimeä, taloudellista yhdistystä, yleishyödyllistä laitosta tai järjestöä, joka on perustettu tai muodostettu sopimuspuolen lakien ja määräysten mukaisesti ja jonka rekisteröity toimipaikka on kyseisen sopimuspuolen alueella, riippumatta siitä, onko sen tarkoituksena taloudellisen voiton tuottaminen ja onko sen vastuuta rajoitettu.

4. "Alue" tarkoittaa sopimuspuolen maa-aluetta, sisäisiä aluevesiä ja aluemerta ja niiden yläpuolella olevaa ilmatilaa sekä aluemerен ulkopuolisia merivyöhykkeitä, mukaan luettuna merenpohja ja sen sisusta, joihin nähden kyseisellä sopimuspuolella on täysivaltaiset oikeudet tai lainkäyttövalta voimassaolevan kansallisen lainsäädäntönsä ja kansainvälisen oikeuden mukaisesti näiden alueiden luonnonvarojen tutkimisen ja hyödyntämisen osalta.

## **2 artikla**

### **Sijoitusten edistäminen ja suojaaminen**

1. Kumpikin sopimuspuoli edistää alueellaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksia ja hyväksyy tällaiset sijoitukset lakiensa ja määräystensä mukaisesti.

2. Kumpikin sopimuspuoli myöntää alueellaan oikeudenmukaisen kohtelun sekä täysimääräisen ja jatkuvan suojan ja turvan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille ja niiden tuotolle.

3. Kumpikaan sopimuspuoli ei alueellaan haittaa kohtuuttomin tai mielivaltaisin toimenpitein toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoitusten hankintaa, laajentamista, toimintaa, hoitoa, ylläpitoa, käyttöä, hyödyntämistä ja myyntiä tai muuta luovuttamista.

## **3 artikla**

### **Sijoitusten kohtelu**

1. Kumpikin sopimuspuoli myöntää toisen sopimuspuolen sijoittajille ja näiden sijoituksille vähintään yhtä edullisen kohtelun kuin se myöntää omille sijoittajilleen ja näiden sijoituksille sijoitusten hankinnan, laajentamisen, toiminnan, hoidon, ylläpidon, käytön, hyödyntämisen ja myynnin tai muun luovuttamisen osalta.

2. Kumpikin sopimuspuoli myöntää toisen sopimuspuolen sijoittajille ja näiden sijoituksille vähintään yhtä edullisen kohtelun kuin se myöntää suosituimmuusasemassa olevan maan sijoittajille ja näiden sijoituksille sijoitusten perustamisen, hankinnan, laajentamisen, toiminnan, hoidon, ylläpidon, käytön, hyödyntämisen ja myynnin tai muun luovuttamisen osalta.

3. Kumpikin sopimuspuoli myöntää toisen sopimuspuolen sijoittajille ja näiden sijoituksille tämän artiklan 1 ja 2 kappaleen edellyttämistä kohteluista paremman sen mukaan, kumpi niistä on sijoittajalle tai sijoituksille edullisempi.

4. Kumpikaan sopimuspuoli ei alueellaan kohdista toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksiin pakottavia toimenpiteitä, jotka koskevat tarvikkeiden hankintaa, tuotantovälineitä, toimintaa, kuljetuksia tai sen tuotteiden markkinointia, tai vastaavia määräyksiä, joilla on kohtuuttomia tai mielihaittaisia vaikutuksia.

#### 4 artikla

##### Poikkeukset sijoitusten kohtelusta

Tämän sopimuksen määräysten ei katsota velvoittavan sopimuspuolta ulottamaan toisen sopimuspuolen sijoittajiin ja näiden sijoituksiin kohtelua, etua tai erivapautta, joka perustuu olemassa olevaan tai tulevaan:

a) vapaakauppa-alueeseen, tulliliittoon, yhteismarkkinoihin, talous- ja rahaliittoon tai muuhun vastaavaan alueelliseen taloudellista yhdentymistä koskevaan sopimukseen, mukaan luettuna alueelliset työmarkkinasopimukset, joiden osapuolena toinen sopimuspuoli on tai joiden osapuoleksi se voi tulla, tai

b) kaksinkertaisen verotuksen välttämistä koskevaan sopimukseen tai muuhun kansainväliseen kokonaan tai pääasiassa verotusta koskevaan sopimukseen, tai

c) kokonaan tai pääasiassa sijoituksia koskevaan monenväliseen sopimukseen.

#### 5 artikla

##### Pakkolunastus

1. Sopimuspuolen sijoittajien toisen sopimuspuolen alueella olevia sijoituksia ei pakkolunasteta tai kansallisteta eikä niihin kohdisteta muita suoria tai välillisiä toimenpiteitä, joilla on pakkolunastusta tai kansallistamista vastaava vaikutus (jäljempänä "pakkolunastus"), ellei sitä tehdä yleisen edun vuoksi, ketään syrjimättä, oikeudenmukaista menettelyä noudattaen ja maksamalla siitä välitön, riittävä ja tosiasiallinen korvaus:

2. Tällainen korvaus vastaa pakkolunastetun sijoituksen arvoa, joka sillä oli välittömästi ennen pakkolunastuksen suorittamista tai ennen kuin pakkolunastus tuli yleiseen tietoon, sen mukaan kumpi ajankohdista on aikaisempi. Arvo määritetään yleisesti hyväksytyjen arvonnäilyperiaatteiden mukaisesti, ottaen huomioon muun muassa sijoitetun

pääoman, todellisen jälleenhankinta-arvon, arvonnousun, nykyisen tuoton, odotettavissa olevan myöhemmän tuoton, goodwill-arvon ja muut merkittävät tekijät.

3. Korvauksen tulee olla täysin realisoitavissa ja se maksetaan rajoituksetta ja viipymättä. Korvaukseen sisältyy maksuvaluutan markkinakoron mukainen korko pakkolunastetun omaisuuden menettämispäivästä korvauksen maksupäivään saakka.

4. Sopimuspuolet vahvistavat, että sopimuspuolen pakkolunastaessa sellaisen yrityksen varat tai osan niistä, joka on perustettu tai muodostettu tämän sopimuspuolen omalla alueella voimassaolevan lainsäädännön mukaisesti, ja jonka osakkeita toisen sopimuspuolen sijoittajat omistavat, tai kun pakkolunastuksen kohde on sopimuspuolen alueella perustettu yhteisyrittäjä, isäntä- ja osakkeenomistaja sopimuspuoli varmistaa, että kyseisen yrityksen tai yhteisyrittäjän pakkolunastusajankohtana olemassa olevan yhtiöjärjestyksen ja muiden merkittävien asiakirjojen määräyksiä kunnioitetaan täysimääräisesti.

5. Sijoittajalla, jonka sijoituksia pakkolunastetaan, on oikeus saada tapauksensa viipymättä kyseisen sopimuspuolen oikeusviranomaisten tai muiden toimivaltaisten viranomaisten käsiteltäväksi, sekä oikeus sijoitustensa arvonmääritykseen tässä artiklassa mainittujen periaatteiden mukaisesti.

## 6 artikla

### Menetysten korvaaminen

1. Sopimuspuoli myöntää toisen sopimuspuolen sijoittajille, joiden kyseisen sopimuspuolen alueella oleville sijoituksille aiheutuu menetyksiä tällä alueella olevan sodan tai muun aseellisen selkkauksen, kansallisen hätätilan, kansannousun, kapinan tai mellakan vuoksi, edunpalautuksen, hyvityksen, korvauksen tai muun järjestelyn osalta vähintään yhtä edullisen kohtelun kuin se myöntää omille sijoittajilleen tai suosituimmuusasemassa olevan maan sijoittajille, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajan mukaan edullisempi.

2. Sen vaikuttamatta tämän artiklan 1 kappaleen soveltamiseen, sopimuspuolen sijoittajalle, joka kyseisessä kappaleessa tarkoitetussa tilanteessa kärsii toisen sopimuspuolen alueella menetyksiä, jotka johtuvat:

a) siitä, että viimeksi mainitun sopimuspuolen asevoimat tai viranomaiset ovat pakko-ottaneet sen sijoituksen tai sijoituksen osan, tai

b) siitä, että viimeksi mainitun sopimuspuolen asevoimat tai viranomaiset ovat tuhonneet sen sijoituksen tai sijoituksen osan, vaikka tilanne ei olisi edellyttänyt sitä,

myönnetään viimeksi mainitun sopimuspuolen toimesta edunpalautus tai korvaus, jonka tulee kummassakin tapauksessa olla välitön, riittävä ja tosiasiallinen, ja mahdollisen korvauksen tulee olla täysin realisoitavissa ja se maksetaan viipymättä, ja siihen sisältyy

maksuvaihtuun markkinakoron mukainen korko pakko-ottamisen tai tuhoamisen ajankohdasta korvauksen maksupäivään saakka.

3. Sijoittajalla, jonka sijoitukselle aiheutuu menetyksiä tämän artiklan mukaisesti, on oikeus saada tapauksensa viipymättä kyseisen sopimuspuolen oikeusviranomaisten tai muiden toimivaltaisten viranomaisten käsiteltäväksi, sekä oikeus sijoituksensa arvonnäaritykseen tämän artiklan mukaisesti.

### 7 artikla Vapaat siirrot

1. Kumpikin sopimuspuoli takaa toisen sopimuspuolen sijoittajille oikeuden siirtää vapaasti näiden sijoituksia ja sijoituksiin liittyviä maksuja alueelleen ja alueeltaan. Näihin maksuihin sisältyvät erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan:

- a) peruspääoma sekä sijoituksen ylläpitämiseen, kehittämiseen tai kasvattamiseen tarkoitetut lisäsummat;
- b) tuotto;
- c) kokonaan tai osittain tapahtuvasta sijoituksen myynnistä tai luovuttamisesta saadut tulot, mukaan luettuna osakkeiden myynnistä saadut tulot;
- d) sijoituksen toiminnasta aiheutuvien kulujen maksamiseen vaaditut rahasummat, kuten lainojen takaisinmaksut, rojaltit, hallinnointikorvaukset, lisenssimaksut tai muut vastaavat kulut;
- e) tämän sopimuksen 5 ja 6 artiklan mukaisesti maksettavat korvaukset;
- f) riitojen ratkaisusta johtuvat maksut;
- g) ulkomailta palkatun ja sijoituksen yhteydessä työskentelevän henkilökunnan ansiotulot ja muut palkkiot.

2. Kumpikin sopimuspuoli varmistaa myös, että tämän artiklan 1 kappaleessa tarkoitetut siirrot tehdään rajoituksetta vapaasti vaihdettavassa valuutassa ja siirtopäivänä vallitsevan, siirrettävään valuuttaan sovellettavan markkinakurssin mukaisesti, ja että ne ovat välittömästi siirrettävissä.

3. Jos vaihtamarkkinoita ei ole käytettävissä, sovellettava vaihtokurssi vastaa viimeisintä vaihtokurssia, jota on käytetty valuuttojen muuttamiseksi erityisnosto-oikeuksiksi.

4. Mikäli isäntäsopimuspuoli aiheuttaa siirron viivästymisen, siirtoon sisältyy kyseisen valuutan markkinakoron mukainen korko siitä päivästä alkaen, jona siirtoa on pyydetty, siirtopäivään saakka, ja kyseinen sopimuspuoli vastaa sen maksamisesta.

#### **8 artikla** **Sijaantulo**

Jos sopimuspuoli tai sen edustajaksi määrätty taho suorittaa maksun sijoittajan toisen sopimuspuolen alueella olevaan sijoitukseen liittyvän korvausvastuun tai takuu- tai vakuutus sopimuksen perusteella, viimeksi mainittu sopimuspuoli tunnustaa sijoittajan oikeuksien ja vaateiden siirtämisen ensin mainitulle sopimuspuolelle tai sen edustajaksi määrätylle taholle, sekä ensin mainitun sopimuspuolen tai sen edustajaksi määrätyn tahon oikeuden käyttää näitä oikeuksia ja vaateita sijaantulon perusteella samassa määrin kuin niiden edellinen haltija.

#### **9 artikla** **Sijoittajan ja sopimuspuolen väliset riidat**

1. Sopimuspuolen ja toisen sopimuspuolen sijoittajan väliset riidat, jotka johtuvat suoraan sijoituksesta, tulisi ratkaista sovinnollisesti riidan osapuolten kesken.
2. Jos riitaa ei ole ratkaistu kolmen (3) kuukauden kuluessa siitä päivästä, jona riidasta on ilmoitettu kirjallisesti, riita voidaan sijoittajan valinnan mukaisesti saattaa:
  - a) sen sopimuspuolen toimivaltaiseen tuomioistuimeen, jonka alueella sijoitus on tehty; tai
  - b) ratkaistavaksi välimiesmenettelyn avulla sijoituksia koskevien riitaisuuksien kansainväliseen ratkaisukeskukseen (ICSID), joka on perustettu 18 päivänä maaliskuuta 1965 Washingtonissa allekirjoitettavaksi avätun, valtioiden ja toisten valtioiden kansalaisten välisten sijoituksia koskevien riitaisuuksien ratkaisemista koskevan yleissopimuksen mukaisesti (jäljempänä "keskus"), jos keskus on käytettävissä; tai
  - c) välimiesmenettelyyn keskuksen ylimääräisten järjestelyjen mukaisesti, jos ainoastaan toinen sopimuspuolista on allekirjoittanut tämän kappaleen b kohdassa tarkoitetun yleissopimuksen; tai
  - d) tilapäiseen välimiesoikeuteen, joka perustetaan Yhdistyneiden Kansakuntien kansainvälisen kauppaoikeuden komitean (UNCITRAL) välimiesmenettelysääntöjen mukaisesti, elleivät riidan osapuolet toisin sovi.
3. Sijoittaja, joka on saattanut riidan kansalliseen tuomioistuimeen, voi kuitenkin vielä saattaa sen jonkin tämän artiklan 2 kappaleen b - d kohdassa mainitun välimiesoikeuden

käsiteltäväksi, jos hän ilmoittaa luopuvansa tapauksen ajamisesta kansallisessa oikeudenkäynnissä ja vetää tapauksen pois ennen kuin kansallinen tuomioistuin on antanut tapauksen asiasisältöä koskevan tuomion.

4. Kumpikaan sopimuspuolista, joka on riidan osapuolena, ei voi esittää vastalauseita missään välimiesmenettelyn tai välimiestuomion täytäntöönpanon vaiheessa sillä perusteella, että sijoittaja, joka on riidan toisena osapuolena, on saanut vakuutuksen perusteella hyvityksen, joka kattaa sen menetykset kokonaan tai osittain.

5. Välimiestuomio on lopullinen ja sitoo riidan osapuolia, ja se pannaan täytäntöön kansallisen lainsäädännön mukaisesti.

#### 10 artikla

#### Sopimuspuolten väliset riidat

1. Sopimuspuolten väliset riidat, jotka koskevat tämän sopimuksen tulkintaa ja soveltamista, ratkaistaan mahdollisuuksien mukaan diplomaattiteitse.

2. Jos riitaa ei voida ratkaista tällä tavoin kuuden (6) kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jona jompikumpi sopimuspuoli on pyytänyt neuvotteluja, se saatetaan jommankumman sopimuspuolen pyynnöstä välimiesoikeuden ratkaistavaksi.

3. Välimiesoikeus perustetaan kutakin yksittäistapausta varten seuraavalla tavalla. Kahden (2) kuukauden kuluessa välimiesmenettelyä koskevan pyynnön vastaanottamisesta, kumpikin sopimuspuoli nimittää yhden välimiesoikeuden jäsenen. Nämä kaksi jäsentä valitsevat kolmannen valtion kansalaisen, joka molempien sopimuspuolten hyväksynnästä nimitetään välimiesoikeuden puheenjohtajaksi. Puheenjohtaja nimitetään neljän (4) kuukauden kuluessa kahden muun jäsenen nimittämispäivästä.

4. Jos tarvittavia nimityksiä ei ole tehty tämän artiklan 3 kappaleessa mainittujen ajanjaksojen kuluessa, kumpi tahansa sopimuspuoli voi muun sopimuksen puuttuessa pyytää Kansainvälisen tuomioistuimen puheenjohtajaa tekemään tarvittavat nimitykset. Jos Kansainvälisen tuomioistuimen puheenjohtaja on jommankumman sopimuspuolen kansalainen tai on muuten estynyt hoitamaan kyseistä tehtävää, virkaiältään seuraavaksi vanhinta Kansainvälisen tuomioistuimen jäsentä, joka ei ole kummankaan sopimuspuolen kansalainen tai joka ei muutoin ole estynyt hoitamaan kyseistä tehtävää, pyydetään tekemään tarvittavat nimitykset.

5. Välimiesoikeus tekee päätöksensä äänen enemmistöllä. Välimiesoikeuden päätökset ovat lopullisia ja sitovat molempia sopimuspuolia. Kumpikin sopimuspuoli vastaa nimittämänsä jäsenen kustannuksista ja edustuksensa aiheuttamista kustannuksista välimiesmenettelyn aikana. Molemmat sopimuspuolet vastaavat yhtä suurin osuuksin puheenjohtajan kustannuksista sekä muista mahdollisista kustannuksista. Välimiesoikeus

voi tehdä erilaisen päätöksen kustannusten jakamisen osalta. Kaikilta muilta osin välimiesoikeus päättää omista menettelysäännöistään.

6. Tämän artiklan 1 kappaleessa tarkoitetut riidat ratkaistaan tämän sopimuksen määräysten ja yleisesti tunnustettujen kansainvälisen oikeuden periaatteiden mukaisesti.

### **11 artikla**

#### **Luvat**

1. Kumpikin sopimuspuoli kohtelee lakiensa ja määräystensä mukaisesti suotuisasti sijoituksiin liittyviä lupahakemuksia ja myöntää nopeasti luvat, joita sen alueella tarvitaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksia varten.

2. Kumpikin sopimuspuoli myöntää lakiensa ja määräystensä mukaisesti väliaikaisen maahantulo- ja oleskeluluvan ja antaa tarvittavat luvan vahvistavat asiakirjat sellaisille luonnollisille henkilöille, jotka on palkattu ulkomailta työskentelemään toisen sopimuspuolen sijoittajan sijoituksen yhteydessä johtajina, asiantuntijoina tai teknisenä henkilökuntana, ja jotka ovat yritykselle oleellisia, niin kauan kuin nämä henkilöt täyttävät tämän kappaleen vaatimukset, sekä myöntää väliaikaisen maahantulo- ja oleskeluluvan tällaisten työntekijöiden perheenjäsenille (puolisolle ja alaikäisille lapsille) samaksi ajanjaksoksi kuin kyseisille työntekijöille.

### **12 artikla**

#### **Muiden määräysten soveltaminen**

1. Jos jommankumman sopimuspuolen lainsäädännön määräykset tai tämän sopimuksen lisäksi sopimuspuolten välillä olemassa olevat tai myöhemmin vahvistettavat kansainvälisen oikeuden mukaiset velvoitteet sisältävät joko yleisiä tai erityisiä määräyksiä, joiden mukaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille voidaan myöntää edullisempi kohtelu kuin tämän sopimuksen mukainen kohtelu, sellaiset määräykset ovat ensisijaisia tämän sopimuksen määräyksiin nähden siinä määrin kuin ne ovat sijoittajalle edullisempia.

2. Kumpikin sopimuspuoli noudattaa muita velvoitteita, joita sillä mahdollisesti on toisen sopimuspuolen sijoittajan yksittäisen sijoituksen osalta.

### **13 artikla**

#### **Sopimuksen soveltaminen**

Tätä sopimusta sovelletaan kaikkiin sijoituksiin, joita sopimuspuolen sijoittajat ovat tehneet toisen sopimuspuolen alueella, riippumatta siitä, onko ne tehty ennen tämän sopimuksen voimaantuloa tai sen jälkeen, mutta sitä ei sovelleta sellaisiin sijoituksiin



koskeviin riitoihin, jotka ovat syntyneet, eikä sellaisiin vaateisiin, jotka on ratkaistu ennen sopimuksen voimaantuloa.

#### **14 artikla** **Yleiset poikkeukset**

1. Minkään tämän sopimuksen määräyksen ei katsota estävän sopimuspuolta ryhtymästä sellaisiin toimenpiteisiin, jotka ovat tarpeen sen merkittävien turvallisuuteen liittyvien etujen suojelemiseksi sodan tai aseellisen selkkauksen aikana tai muun kansainvälisen hätätilan aikana.

2. Minkään tämän sopimuksen määräyksen ei katsota estävän sopimuspuolia ryhtymästä tarvittaviin toimenpiteisiin yleisen järjestyksen ylläpitämiseksi, edellyttäen kuitenkin, että tällaisia toimenpiteitä ei toteuteta tavalla, joka olisi sopimuspuolen harjoittamaa mielivaltaista tai perusteetonta syrjintää tai peitetty sijoittamiseen kohdistuva rajoitustoimenpide.

3. Tämän artiklan määräykset eivät koske tämän sopimuksen 5 ja 6 artiklaa eikä 7 artiklan 1 kappaleen e kohtaa.

#### **15 artikla** **Avoimuusperiaate**

1. Kumpikin sopimuspuoli julkaisee viipymättä tai pitää muuten julkisesti saatavilla yleisesti sovellettavat lakinsa, määräyksensä, menettelytapansa ja hallinnolliset päätöksensä ja tuomioistuintensa päätökset sekä kansainväliset sopimukset, jotka voivat vaikuttaa toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksiin, jotka ovat ensin mainitun sopimuspuolen alueella.

2. Mikään tämän sopimuksen määräys ei aseta sopimuspuolelle velvollisuutta luovuttaa luottamuksellisia tai omistamiseen liittyviä tietoja tai antaa pääsyä sellaisiin tietoihin, mukaan luettuna yksittäisiä sijoittajia tai sijoituksia koskevat tiedot, joiden paljastaminen heittäisi lainvalvontaa tai olisi kyseisen sopimuspuolen asiakirjajulkisuutta koskevan lainsäädännön vastaista tai häittäisi yksittäisten sijoittajien oikeutettuja kaupallisia etuja.

#### **16 artikla** **Neuvottelut**

Sopimuspuolet neuvottelevat keskenään jommankumman sopimuspuolen pyynnöstä käsitelläkseen tämän sopimuksen täytäntöönpanoa ja tarkastellakseen sellaisia kysymyksiä, joita tästä sopimuksesta voi johtua. Tällaiset neuvottelut käydään sopimuspuolten toimivaltaisten viranomaisten välillä sellaisessa paikassa ja sellaisena ajankohtana, joista on sovittu asianmukaisella tavalla.

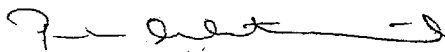
### 17 artikla

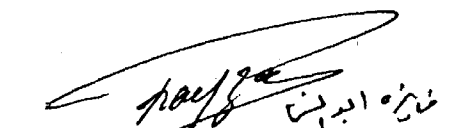
#### Sopimuksen voimaantulo, voimassaoloaika ja voimassaolon päättyminen

1. Sopimuspuolet ilmoittavat toisilleen, kun niiden valtiosäännön mukaiset vaatimukset tämän sopimuksen voimaantulolle on täytetty. Sopimus tulee voimaan kolmantenakymmenentenä päivänä sen päivän jälkeen, jona jälkimmäinen ilmoitus on vastaanotettu.
2. Tullessaan voimaan tämä sopimus korvaa Suomen tasavallan hallituksen ja Egyptin arabitasavallan hallituksen välisen investointien keskinäistä suojelua koskevan sopimuksen, joka on tehty Helsingissä 5 päivänä toukokuuta 1980.
3. Tämä sopimus on voimassa kahdenkymmenen (20) vuoden ajan, ja on sen jälkeen edelleen voimassa samoin ehdoin, kunnes jompikumpi sopimuspuoli ilmoittaa toiselle sopimuspuolelle kirjallisesti aikomuksestaan päättää sopimuksen voimassaolo kahdentoista (12) kuukauden kuluttua.
4. Sellaisten sijoitusten osalta, jotka on tehty ennen tämän sopimuksen voimassaolon päättymispäivää, 1-16 artiklan määräykset ovat edelleen voimassa seuraavan kahdenkymmenen (20) vuoden ajan tämän sopimuksen voimassaolon päättymispäivästä lukien.

Tämän vakuudeksi allekirjoittaneet edustajat, siihen asianmukaisesti valtuutettuina, ovat allekirjoittaneet tämän sopimuksen.

Tehty kahtena kappaleena Kairossa 3 päivänä maaliskuuta 2004 suomen, arabian ja englannin kielellä, kaikkien tekstien ollessa yhtä todistusvoimaiset. Tekstien poiketessa toisistaan on englanninkielinen teksti ratkaiseva.

  
Suomen tasavallan hallituksen puolesta

  
Egyptin arabitasavallan hallituksen  
puolesta

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE FINLANDE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'EGYPTE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte, ci-après dénommés les "Parties contractantes",

Reconnaissant la nécessité de protéger les investissements des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante sur une base non discriminatoire;

Désireux de renforcer la coopération économique entre eux en ce qui concerne les investissements des ressortissants et sociétés d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante;

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement à accorder auxdits investissements stimulera les flux de capitaux privés et le développement économique des Parties contractantes;

Convenant qu'un cadre stable pour l'investissement permettra d'utiliser les ressources économiques avec un maximum d'efficacité et améliorera les niveaux de vie;

Estimant que l'établissement de liens économiques, industriels et commerciaux peut encourager le respect des droits internationalement reconnus dans le domaine du travail;

Reconnaissant que la réalisation de ces objectifs n'implique pas un assouplissement des mesures d'application générale dans les domaines de la santé, de la sécurité et de l'environnement;

Résolus à conclure un accord relatif à la promotion et à la protection des investissements;

Sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Définitions*

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme "investissement" désigne les avoirs de toute nature établis ou acquis par un investisseur d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante, conformément aux lois et règlements de cette dernière et comprennent, notamment mais non exclusivement :

a) Les biens meubles et immeubles et tous droits réels tels qu'hypothèques, nantissements, gages, baux, usufruits et droits similaires;

b) Les actions, parts sociales et obligations d'une société et autres formes de participation dans une société;

c) Les titres ou créances pécuniaires ou droits à des prestations ayant une valeur économique;

d) Les droits de propriété intellectuelle tels que les brevets, les droits d'auteur, les marques de fabrique, les modèles industriels, les noms commerciaux, les indications géographiques, ainsi que les procédés techniques, le savoir-faire et la clientèle;

e) Les concessions conférées par la loi, par un acte administratif ou par contrat par une autorité compétente, y compris les concessions relatives à la prospection, à la mise en valeur, à l'extraction ou à l'exploitation de ressources naturelles.

Les investissements effectués sur le territoire d'une Partie contractante par toute personne morale de cette Partie contractante mais qui sont en fait détenus ou contrôlés par des investisseurs de l'autre Partie contractante, sont également considérés comme des investissements d'investisseurs de cette autre Partie contractante s'ils ont été effectués conformément aux lois et règlements de la première Partie contractante.

Toute modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis ou réinvestis ne porte pas atteinte à leur caractère d'investissement.

2. Le terme "revenus" désigne le produit des investissements et comprend, notamment mais non exclusivement, les bénéfices, dividendes, intérêts, redevances, gains en capital et tout paiement en nature lié à un investissement.

Les revenus d'investissement jouissent d'un traitement non moins favorable que celui accordé à l'investissement initial.

3. Le terme "investisseur" s'entend, pour l'une ou l'autre des Parties contractantes, les sujets de droit ci-après qui investissent dans le territoire de l'autre Partie contractante, conformément aux lois de cette dernière Partie contractante et aux dispositions du présent Accord :

a) Toute personne physique qui est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, conformément à sa législation; ou

b) Toute personne morale telle qu'une société, compagnie, firme, association de personnes, association commerciale, institution ou organisation incorporée ou constituée conformément aux lois et règlements de la Partie contractante et ayant son siège social ou son administration centrale ou son établissement principal dans la juridiction de ladite Partie contractante, qu'elle ait ou non un but lucratif et que sa responsabilité soit limitée ou non.

4. Le terme "territoire" s'entend du territoire terrestre, des eaux intérieures et de la mer territoriale de chacune des Parties contractantes et de l'espace aérien sus-jacent, ainsi que des zones maritimes qui s'étendent au-delà de la mer territoriale, y compris les fonds marins et leur sous-sol, sur lesquelles cette Partie contractante exerce des droits de souveraineté et un pouvoir de juridiction en vertu de ses lois nationales en vigueur et du droit international, aux fins de la prospection et de l'exploitation des ressources naturelles de ces zones.

## *Article 2. Promotion et protection des investissements*

1. Chacune des Parties contractantes admet et encourage sur son territoire, conformément à ses lois et règlements, les investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

2. Chacune des Parties contractantes accorde en tout temps aux investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement juste et équitable et leur assure une protection et une sécurité constantes et totales.

3. Aucune des Parties contractantes ne compromet par des mesures déraisonnables, arbitraires ou discriminatoires l'acquisition, le développement, l'exploitation, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance et la vente ou l'aliénation d'investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie.

#### *Article 3. Traitement des investissements*

1. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements, un traitement non moins favorable que le traitement qu'il accorde à ses propres investisseurs et à leurs investissements en ce qui concerne l'acquisition, le développement, l'exploitation, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance et la vente ou l'aliénation d'investissements.

2. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements, un traitement non moins favorable que le traitement qu'il accorde aux investisseurs de la nation la plus favorisée et à leurs investissements en ce qui concerne l'établissement, l'acquisition, le développement, l'exploitation, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance et la vente ou l'aliénation d'investissements.

3. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements celui des traitements prescrits aux paragraphes 1 et 2 du présent article qui leur est le plus avantageux.

4. Aucune Partie contractante n'impose sur son territoire de mesures obligatoires sur les investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante concernant l'acquisition de matériaux, les moyens de production, l'exploitation, le transport, la commercialisation de ses produits ou d'ordonnances similaires ayant des effets déraisonnables ou discriminatoires.

#### *Article 4. Exceptions*

Les dispositions du présent Accord ne sont pas interprétées comme obligeant une Partie contractante à étendre aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège découlant de l'un quelconque des accords existants ou futurs ci-après :

a) Une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun, une union économique et monétaire ou autre union analogue, un accord d'intégration économique régionale, y compris des accords régionaux régissant le marché du travail, auxquels une des Parties contractantes est ou peut devenir partie; ou

b) Un accord tendant à éviter la double imposition ou autre accord international portant exclusivement ou essentiellement sur la fiscalité; ou

c) Un accord multilatéral portant exclusivement ou essentiellement sur les investissements.

*Article 5. Expropriation*

1. Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante ne peuvent être expropriés, nationalisés ou assujettis à toute autre mesure, directe ou indirecte, ayant un effet équivalent à l'expropriation ou à la nationalisation (ci-après dénommée "expropriation", sauf à des fins d'intérêt public, sur une base non discriminatoire, dans le respect des procédures légales régulières et moyennant le versement rapide d'une indemnisation adéquate et effective en conformité avec le droit international.

2. Cette indemnisation correspond à la juste valeur marchande de l'investissement exproprié au moment précédant immédiatement l'expropriation ou avant que la mesure d'expropriation ne soit devenue publique, la première de ces deux dates étant retenue. La valeur marchande est calculée en conformité avec les principes d'évaluation généralement acceptés qui incluent notamment le montant investi, la valeur de remplacement, les plus-values, les revenus courants, les revenus futurs prévisionnels, la clientèle et d'autres facteurs pertinents.

3. L'indemnisation est intégralement réalisable et est versée sans retard. Elle comprend les intérêts calculés au taux officiel d'escompte à long terme pour la monnaie de paiement à compter de la date de dépossession du bien exproprié jusqu'à la date du paiement effectif.

4. Les Parties contractantes affirment que si une Partie contractante exproprie en tout ou en partie les actifs d'une société qui a été établie ou constituée conformément à la législation en vigueur dans son territoire et dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie contractante détiennent des parts, ou si l'objet de l'expropriation est une coentreprise constituée dans le territoire d'une Partie contractante, la Partie contractante d'accueil veille à ce que les statuts et les autres documents constitutifs de la société ou coentreprise concernée, en vigueur au moment de l'expropriation, soient pleinement respectés.

5. L'investisseur dont les investissements sont expropriés a droit à un prompt examen de son cas, ainsi qu'à l'évaluation de ses investissements, conformément aux principes énoncés dans le présent article; par une autorité judiciaire ou autre autorité compétente de ladite Partie contractante.

*Article 6. Compensation des pertes*

1. Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements dans le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, à un état d'urgence nationale, une révolte, une insurrection ou une émeute dans le territoire de la dernière Partie contractante bénéficient, de la part de cette dernière Partie contractante, en matière de restitution, d'indemnisation, de compensation ou autre forme de règlement, d'un traitement non moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée, selon celui que l'investisseur juge le plus avantageux.

2. Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie contractante qui, dans Tune quelconque des situations visées audit paragraphe, subissent des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante découlant :

a) De la réquisition de leur investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces armées ou les autorités de cette dernière; ou

b) De la destruction de leur investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces armées ou les autorités de cette dernière, quand la situation n'exigeait pas une telle destruction;

bénéficient de la part de cette dernière Partie contractante d'une restitution ou compensation qui, dans les deux cas, doit être rapide, adéquate et effective et toute somme due à ce titre doit être intégralement réalisable et versée sans retard et doit aussi comprendre les intérêts calculés au taux commercial établi en fonction du marché pour la monnaie de paiement à compter de la date de la réquisition ou de la destruction jusqu'à la date du paiement effectif.

3. Un investisseur dont les investissements subissent des pertes conformément au présent article a droit à un prompt examen de son cas, ainsi qu'à l'évaluation de son investissement, conformément aux principes énoncés dans le présent article, par une autorité judiciaire ou autre autorité compétente de ladite Partie contractante.

#### *Article 7. Libre transfert*

1. Chaque Partie contractante assure aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert, à l'entrée et à la sortie de son territoire, de leurs investissements et des paiements de transfert relatifs aux investissements. Lesdits paiements comprennent notamment mais non exclusivement :

a) Le montant du principal et les montants additionnels nécessaires pour maintenir, développer ou accroître l'investissement;

b) Les revenus;

c) Le produit de la vente ou de la liquidation totale ou partielle d'un investissement, y compris la vente d'actions;

d) Les montants nécessaires au règlement des dépenses résultant de l'exploitation de l'investissement, tels que le remboursement d'emprunts, le paiement de redevances, frais de gestion, droits de licence ou autres dépenses analogues;

e) La compensation due en application des articles 5 et 6;

f) Les paiements découlant du règlement d'un différend;

g) Les gains et autres rémunérations du personnel engagé à l'étranger pour les besoins d'un investissement.

2. Chaque Partie contractante veille en outre à ce que les transferts visés au paragraphe 1 du présent article soient effectués sans restriction en monnaie librement convertible, au taux de change en vigueur applicable à la date du transfert à la monnaie à transférer, et soient immédiatement transférables.

3. En l'absence d'un marché des changes, le taux à utiliser est le taux de change le plus récent appliqué aux conversions de devises en droits de tirages spéciaux.

4. Lorsque le retard d'un transfert est imputable à la Partie contractante d'accueil, le transfert doit comprendre les intérêts, calculés au taux commercial établi en fonction du

marché pour la monnaie en question à compter de la date à laquelle le transfert a été demandé jusqu'à la date du paiement effectif et sont à la charge de ladite Partie contractante.

*Article 8. Subrogation*

Si une Partie contractante ou son organisme désigné effectue un paiement au titre d'une indemnité, d'une garantie ou d'un contrat d'assurance couvrant un investissement d'un investisseur dans le territoire de l'autre Partie contractante, la dernière Partie contractante reconnaît la cession de tout droit ou créance de cet investisseur à la première Partie contractante ou à son organisme désigné, ainsi que la faculté de la première Partie contractante ou de son organisme désigné d'exercer ces droits et de faire valoir ces créances par subrogation dans la même mesure que son prédécesseur en titre.

*Article 9. Différends entre un investisseur et une Partie contractante*

1. Tout différend découlant directement d'un investissement et s'élevant entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante devrait être réglé à l'amiable entre les parties concernées.

2. Si le différend n'est pas réglé dans les trois (3) mois à compter de la date à laquelle il a été soulevé par écrit, il peut, au gré de l'investisseur, être soumis :

a) Aux juridictions compétentes de la Partie contractante dans le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;

b) À l'arbitrage du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI), établi en application de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965 (ci-après dénommé le "Centre"), si le Centre est disponible, ou

c) À l'arbitrage du Mécanisme supplémentaire du Centre, si une seule des Parties contractantes est signataire de la Convention dont il est question à l'alinéa b) du présent paragraphe; ou

d) À tout tribunal arbitral qui, à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, est établi conformément au Règlement de conciliation de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI).

3. Un investisseur qui a soumis le différend à une juridiction nationale peut néanmoins saisir une des instances arbitrales visées aux alinéas b) à d) du paragraphe 2 du présent article si, avant qu'une juridiction nationale n'ait statué sur le sujet, l'investisseur déclare cesser toute poursuite dans le cadre de procédures nationales et se retire de l'affaire.

4. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne peut, à un stade quelconque de la procédure arbitrale ou de l'exécution d'une sentence arbitrale, exciper du fait que l'investisseur, qui est l'autre partie au différend, a touché une indemnisation couvrant tout ou partie de ses pertes en vertu d'une assurance.

5. La sentence est sans appel et a force obligatoire pour les parties au différend; elle est exécutée conformément à la législation nationale.



*Article 10. Différends entre les Parties contractantes*

1. Les différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation et l'application du présent Accord sont réglés autant que possible dans le cadre de négociations menées par la voie diplomatique.

2. Si le différend ne peut être ainsi réglé dans un délai de six (6) mois suivant la date à laquelle lesdites négociations ont été demandées par l'une ou l'autre Partie contractante, il est porté, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante devant un tribunal arbitral.

3. Ce tribunal arbitral est constitué comme suit dans chaque cas d'espèce. Dans les deux (2) mois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chaque Partie contractante désigne un membre du tribunal. Ces deux membres choisissent alors un ressortissant d'un État tiers qui, après approbation par les deux Parties contractantes, est nommé président du tribunal. Le président est nommé dans un délai de quatre (4) mois à compter de la date de désignation des deux autres membres.

4. Si les nominations nécessaires ne sont pas faites dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent article. L'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre arrangement, demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou s'il est empêché pour toute autre raison, le membre de la Cour internationale de Justice qui suit immédiatement dans l'ordre hiérarchique qui n'est ressortissant d'aucune des Parties contractantes ou n'est empêché pour toute autre raison d'exercer ladite fonction, est invité à procéder aux nomination nécessaires.

5. Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Les décisions du tribunal sont sans appel et ont force obligatoire pour les deux Parties contractantes. Chaque Partie contractante prend à sa charge les frais du membre qu'elle a désigné et de ses représentants à la procédure arbitrale. Les frais afférents au président du tribunal et les autres frais sont répartis à parts égales entre les Parties contractantes. Le tribunal peut prendre une décision différente concernant le partage des coûts. Pour le reste, le tribunal arbitral arrête son propre règlement intérieur.

6. Les questions faisant l'objet d'un différend visé au paragraphe 1 du présent article sont réglées conformément aux dispositions du présent Accord et aux principes généralement reconnus du droit international.

*Article 11. Autorisations*

1. Chaque Partie contractante, sous réserve de ses lois et règlements, examine avec bienveillance les demandes ayant trait à des investissements et accorde rapidement les autorisations nécessaires requises dans son territoire en ce qui concerne les investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

2. Chaque Partie contractante délivre, en conformité avec ses lois et règlements, des autorisations d'entrée et de séjour temporaires et fournit toute la documentation nécessaire y relative aux personnes physiques employées à l'étranger telles que cadres de direction, gestionnaires, spécialistes ou personnel technique en rapport avec un investissement effectué par un investisseur de l'autre Partie contractante, et qui sont indispensables à l'entreprise

aussi longtemps que ces personnes continuent à remplir les conditions énoncées au présent paragraphe; elle octroie également des autorisations d'entrée et de séjour temporaires aux membres de leur famille (conjoint et enfants mineurs) pour la même période que les personnes employées.

*Article 12. Application d'autres règles*

1. Si les dispositions de la législation de l'une des Parties contractantes ou des obligations en vertu du droit international, qui existent actuellement ou qui pourront être établies par la suite entre les Parties contractantes outre le présent Accord, contiennent une règle, générale ou spécifique, octroyant aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, lesdites dispositions remportent dans la mesure où elles sont plus favorables à l'investisseur.

2. Chaque Partie contractante observe toute autre obligation qu'elle pourrait avoir en rapport avec un investissement spécifique effectué par un investisseur de l'autre Partie contractante.

*Article 13. Application de l'Accord*

Le présent Accord s'applique à tous les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes dans le territoire de l'autre Partie contractante, avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord, mais il ne s'applique à aucun différend concernant un investissement qui s'est élevé avant son entrée en vigueur ni à une créance qui a été réglée avant cette date.

*Article 14. Exceptions générales*

1. Aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée comme empêchant une Partie contractante de prendre toute mesure nécessaire pour la protection de ses intérêts vitaux en matière de sécurité en temps de guerre ou de conflit armé, ou de toute autre situation d'urgence dans les relations internationales.

2. Sous réserve que ces mesures ne soient pas appliquées d'une manière qui constitue un moyen de discrimination arbitraire ou injustifiable de la part d'une Partie contractante, ou une forme déguisée de restriction à l'investissement, aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée comme empêchant les Parties contractantes de prendre toute mesure nécessaire au maintien de l'ordre public.

3. Les dispositions du présent article ne s'appliquent ni aux articles 5 et 6 ni à l'alinéa e) du paragraphe 1 de l'article 7 du présent Accord.

*Article 15. Transparence*

1. Chaque Partie contractante publie ou met à la disposition du public, sans délai, ses lois, règlements, procédures, décisions administratives et judiciaires d'application générale, ainsi que les accords internationaux qui peuvent avoir une incidence sur les investissements

des investisseurs de l'autre Partie contractante dans le territoire de la première Partie contractante.

2. Aucune disposition du présent Accord n'oblige une Partie contractante à fournir toute information confidentielle ou exclusive, ou à y donner accès, y compris dans le cas d'informations concernant des investisseurs ou des investissements particuliers dont la divulgation ferait obstacle à l'application de la loi, serait contraire à ses lois protégeant la confidentialité ou porterait préjudice aux intérêts commerciaux légitimes d'investisseurs particuliers.

#### *Article 16. Consultations*

Les Parties contractantes tiennent, à la demande de l'une des Parties contractantes, des consultations aux fins d'examiner l'application du présent Accord et d'étudier toute question en découlant. Ces consultations se tiennent entre les autorités compétentes des Parties contractantes en un lieu et à une date convenus entre les Parties contractantes par les voies appropriées.

#### *Article 17. Entrée en vigueur, durée et dénonciation*

1. Les Parties contractantes se notifient l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises pour l'entrée en vigueur du présent Accord. L'Accord entre en vigueur le trentième jour suivant la date de réception de la dernière notification.

2. Dès son entrée en vigueur, le présent Accord remplace l'Accord entre la République de Finlande et la République arabe d'Égypte relatif à la protection mutuelle des investissements, fait à Helsinki le 5 mai 1980.

3. Le présent Accord est conclu pour une durée de vingt (20) ans et il restera ensuite en vigueur dans les mêmes conditions jusqu'à ce que l'une des Parties contractantes notifie à l'autre par écrit, moyennant un préavis de douze (12) mois, son intention de le dénoncer.

4. S'agissant des investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 16 resteront en vigueur pour une nouvelle période de vingt (20) ans à compter de la date de dénonciation du présent Accord.

En foi de quoi, les représentants soussignés, à ce dûment habilités, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire au Caire, le 3 mars 2004, en langues finnoise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande :

PAULA LEHTOMÄKI

Pour le Gouvernement de la République Arabe d'Égypte :

FAIZA ABOULNAGA

